بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم

كتاب رياضة الأفهام في لطيف الكلام

وينبغي ان نتكلم في فصلين احدهما في تحقيق هذه التسميه لهذا العلم ومجاريها والثاني في فايدة الرياضه فهي في اللغه تعليم الخيل ونحوها المرد ونحوه قصد الراكب من تهوين واسراع والذهاب في اي جهه اراد والوقوف على اراده في ذلك وفي الحركه والسكون وربما استعير لغير الخيل فيقال راض نفسه على كذا اي اخذ في تعويدها اياه وتعليمها للعف فيه على مراده وهو في هذا الموضع مجاز لان رياضه الافهام لا تثبت حسا لكنه شبه الافهام بالخيل وشبه صرفها الى هذه المسايل وتعليمها عقلها واحكامها الوقوف على الحق وتحريره من الباطل برياضه الخيل التي ذكرنا تفسيرها آنفا وهذا من المجازات البديعه والتشبيهات الخياليه كما ذكرها اهل علم البديع واما اللطيف فهو في اللغه اسم لما صغر جسمه حتى صعب ادراكه لمسا او رؤيه واما في الاصطلاح فهو عبارة عما يعض من المسايل حتى يصعب على الفكر ادراك الحق في حقايقها فسميت بذلك تشبيها باللطيف المفهوم الذي يصعب ادراكه بالحس لصغر جسمه واما الكلام فهو في اللغه لفظ انظم مخرجين فصاعدا كما مر واما في الاصطلاح فهو علم مسايل اصول الدين جليها ولطيفها واما خص هذا الاسم لوجهين احدهما انه اوسع العلوم مجالا وكلاما في ذلك الثاني ذكره الغزالي وهو انه كلام في كل الاشياء وما كان كذلك فحري لان تكون اوسع العلوم كلاما بيان ذلك انك تقول المعلوم لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما والموجود اما ان يكون قديما او محدثا وهذا حاصر لجميع الاشياء كما ترى وقولك لسيد فيما بعد الكلام انه علم مستجمع جميع ما عند ذات الله تعالى وصفاته واحوال الممكنات والممتنعات والواجبات على قانون الاحكام قال مولانا عليم ولو قال هو العلم الحاصل عن الكشف عن ذات الله تعالى الى اخره كان اجود من قولك هو العلم الذي يبحث فيه عن الفصل الاول واما الفصل الثاني وهو في ثمره هذا العلم والغرض به فاعلم ان ثمره تحقيق مسايل اصول الدين وبيان قواعدها التي بنيت عليها فان اكثر مسايله انما تحصل تحقيقها بهذا العلم الا ترى ان عمده الدليل على حدوث الاجسام هو اثبات الاعراض وتحقيقها وذلك انما تحصل على التمام والكمال بمعرفه ماهياتها على التفصيل فيكون الدليل بعد معرفتها محققا للقواعد والمباني في جعل ذلك لا يعرف الدليل الا مجملا لا مفصلا وفرق بين العلمين وكذلك الكلام في اثبات الذوات في العدم او نفيها مبني عليه كثير من مسايل صفات الذوات وتحقيق صفات الباري وماهياتها وكيفيه استحقاقها مبني على تحقيق صفات الاجناس وماهياتها وكيفيه استحقاقها وكذلك الكلام في اثبات الجوهر الفرد مبني عليه حل كثير من شبه الفلاسفه في قدم العالم كما مر تحقيقه وكذلك كثير من مسايل ابواب هذا العلم لا تخلو من تقريب ما من مسايل اصول الدين التي يجب على كل مكلف العلم بها وتحقيقها وتعداد ذلك وبيانه في كل باب يودي الى التطويل لكن حاجه مسايل الاعتقاد الى هذا العلم تظهر لمن قرأه وتامله في غضون مرورنا على الابواب فذلك يغنينا عن الكلام في تفاصيل ذلك في هذا الفصل ثم ان الجاهل بهذا العلم يعده حاطا بالكثير المختلق فلا يعلم لطافه الشعاع المنفصل من عينه وعله استتار الجن والملايكه عن عيون البشر واداركهم

وعله سهوله حمل الخفيف وصعوبته في الثقيل وعله تسخين النار حتى توضع على النار وعله غليانه عليها وعلة انتشار شعاعها الى الجهه المقابله لها وعله احراقها الحديد ونحوه بالنار وحوده البعض ونحوه لها ونحو ذلك مما يكثر تعداده وذكره ولعمري ان الجهل بهذه الامور بعضه في حق العوام الذين لا علم عندهم فضلا عمن بعد من العلما العارفين بحقايق الامور الدينيه والدنيويه وربما احتيج الى هذا الفن في بعض مسايل الفروع كالنيه في الصلاه وغيرها فان شروطها واحكامها مبنيه على تحقق باب الاراده واحكامها وعلى الجمله فالحاجه اليه ماسه في تحقيق اكثر العلوم والدين وهذا التنبيه على هذه الاطراف كاف فيما قصدناه وبتمام هذا الجمله تم الكلام في الفصلين اللذين وعدنا بالكلام عليهما ولنشرع الان في تفاصيل ابوابه وبالله التوفيق **فقول اعلم** ان المعلوم اما ان يكون موجودا او لا والثاني هو المعدوم واما الموجود فليس بمعلوم بل هو داخل في القسمه والاول اما ان يكون لوجوده اول او لا والثاني هو القديم وحده والكلام فيه وفي صفاته قد افرده العلما له كتبا وقد افردناه فيما سبق كغيرنا بعظيمه عن ادخال الكلام فيه وفي صفاته مع الكلام في غيره من المعلومات تا لا يخلو متويه فلا تصح بينه وبين ما في الدرك اعظما له تعالى والاول لا يخلو اما ان يتحيز عند الوجود او لا والاول الجواهر والثاني الاعراض وسيأتي الكلام بتفاصيل ماثبت بالدليل من اعيانها في باب قد افردناه لها في هذا الكتاب وتحقيق ما يقبل فيه وما يستقيم الاعراض انيه انشا الله تعالى **تنبيه** وقد اختلف العلما في انقسام الموجود الى ذهني وخارجي فقال كثير من المنطقيين وغيرهم ان الموجود نوعان ذهني وهو الذي يكون له كون في الذهن لا في الخارج ومعنى كونه موجودا في الذهن انه رسم من حقيقته في الذهن مثال مطابق لمثاله الخارجي بحيث لو كان في الخارج لكان هو بعينه فلزم من ثبوت الحقايق الذهنيه ان يكون لكل شي من حيث هو ذلك الشي كيانا ما كان او جريا حقيقيه هي هي اعم من ان يكون خارجيه او ذهنيه وهذا افصل ينبغي ان يعتمد الكلام فيه على شرح ابواب علم اللطيف ففي ذكره تنبيه على مسايل قد مناها ومسايل ستاتي ومقول **اعلم ان السمرقندي** اورد في اول كتابه المسمى بالصحايف الالهيه مسايل في الوجود والعدم وما يتعلق بهما ربما توهم المطلع فيه انها اكثر غرب لم يتكلم عليه احد بنا ولا عن في شرحنا هذا الرجحنا ذكرها وتعدادها وبيان كون شرحنا هذا قد استنبطها استنباطا من خلال ما وضع عليها القلم من العبارات التي لا طايل تحتها ولا يصعب على من يعلق بعلم الكلام معرفه معانيها بعد النظر فيها وفهم الصحيح منها والباطل **فيقول المسئله الاولى اعلم** ان الممكنات على راي المتكلمين الملتزمين الجاهير هو الفارغ المتوهم الذي يشغله الجاهير واما ان يكون غير متحيز وهو المحال في المتحيز اولا هذا ولا ذاك والمتحيز هو الجوهر الفرد ان قبل القسمه فهو الجوهر الفرد قبلها فقالت الاشعريه وغيرها هو الجسم واصحابنا يقولون بل القابل لها ما حط او سطح او عمق او جسم كما سياتي انشا الله تعالى ثم قال في الجسم هو المتحيز وهو اما ان يكون مختصا بالحي اولا والاول عرض وهي صفات الحي او غير مختص به وهو اما محسوس باحد الحواس الخمس احساسا اوليا او الى الثاني التالف والاعراض النقل والخفه والكون وهو اربعه وزاد بعضهم فيها الفنا والبقا واما المحسوس اولا فهو اما محسوس بالبعض

قال ابن متويه ونحو هذا السؤال في العالم هو السؤال في النهوض لا شرط في حسن التكليف متقدما عليها كما قبلها وليس كذلك القدرة لانه يجب ذمه على ما لم يقدر عليه **تنبيه** قال ابن متويه واذا صح بقاؤها لم يقف استمرار الوجود بها على استمرار الوجود بقلب ورد قال ابن الملاحمي وهي باقية ويتم استواؤها ومقدورها موجود لان حاجته اليها ليست في الايجاد او الوجود بل هي في الايجاد بها **تنبيه** قال ابن متويه واذا كانت القدرة باقية وهي مما تختص القديم تعالى بالقدرة عليه متى اعيدت اعادها بعينها لمثل ما تقدم في الجواهر وغيرها فاما مقدورها فاما ان يعاد بها مستحيل كالتقديم والتاخير فيه لانه مختص في الحدوث بوقت وان كان ربما لا يختص في الوجود بوقت ولو لا ذلك لصح من الضعيف ان يرفع الاحكام الثقال مان تقدم مقدوره وقد بينا في باب الجواهر ان ما لا يتناهى جوزت اعادته بمعنى بقاءه وان ما يتناهى اذا كان مقدورا للقدرة فحتى يعاد لانه لا يتاتى ان يخرج القدرة عما وجب لها من الحكم في تعلقها بالحد الواحد من الجنس الواحد اذا كان الجل والوقت واحد ويقتضي ان لا فرق بين الضعيف والقوي وليس لاحد ان يقول فاجعل العظيم انما يعاد على الضعيف رفعا للمشقة لانه لا لفقد كثرة القدرة لان الضعيف قد يشارك القوي في وجوه الالهية ويحتاج اليها في كثير الافعال ويتعذر عليه دون القوي لكثرة القدرة في احد هذا دون الاخر **تنبيه** قال ابن متويه والعلم ان القدرة تتعلق بجميع ما تتعلق به لصفة واحدة دون ان تثبت لها بكل متعلق صفة لان تعليق هذه الاحكام كلها اذا امكن بصفة واحدة فلا معنى للخلق وعلى هذا نقول في كون القديم تعالى قادرا انه يتعلق بكل ما تتعلق به لصفة واحدة **وبعد** فاثبات صفة زائدة لا طريق اليها سمعيا ولا عقليا فالاقتصار على واجبه **قال** وكذلك العالمية في حق القديم كما قدمنا تحقيقه في باب الصفات وما ذكره ابن متويه هنا في القادرية يقتضي انه يعود في عالمية القديم تعالى اذ لا وجه للفرق **تنبيه** واعلم انه لا يجب للقدرة تعالى في حال البقاء بغير ما تتعلق به حال الحدوث لان تعلقها متعلقها مستند الى ما هي عليه في ذاتها شرط الوجود وهذا مستمر في حالتي الحدوث والبقاء فانه سبيلها سبيل الجواهر في احتمالها للاعراض في ان حالتي الحدوث والبقاء لا تختلفان فيها وبعد فان البقاء ليس الا استمرار صفة الوجود وما اوجب تعلقها في احدى الحالتين شيء يوجب تعلقها به في الحالة الاخرى ولا يجوز ان يجعل ما عليه القدرة شرطا في البقاء موثرا والا لزم في كل ما سبق ان يكون تعلقها كتعلقها لانه لا يجوز ان يتفق المؤثر في الحكم ثم يختلف احكام لاختلاف الشرط فان قيل ليس المؤثر في كونه مقدورا سوى ما تختلف هذه الصفة لاختلاف الشرط وهو وجود المدرك قيل له ليس الذي اوجب اختلاف هذا الصفة حتى اختلفت ليزاد بها في شرطها بل هذه الصفة متعلقة بالغير وتعاير المتعلق ينفي عن اختلاف المتعلق تماثله **تنبيه** قال ابن متويه والقدرة لا بد ان تدخل تحت مقدورها للوجه الذي ذكره الشيخ ابو عبد الله في الجواهر وغيرها من الاجناس التي تختص القديم تعالى بالقدرة عليها وجب بعد فكان يجب ان يكون بلدي في هو ساعتي شيئا فان كان لا يحتاج الى اريد من محل احياء فالكلام واضح وان احتاجت الى امر زايد فقد كان يجب صحة وجود ذلك الامر فيزيد في قدرتنا ولعارت حالنا في تقوية الفعل في كمال القديم جل وعز وقد عرفنا تعذره وامتناعه **قال** وحكى عن بعض المتاخرين من اصحابنا

وهو ابو يعقوب الباجي انه استدل على ان القدرة لا تقدر عليها احدنا بان قال ان ذلك يقتضي صحة مماثله القديم تعالى لان القدرة الواجبة متعلقة بما لا يتناهى من المختلفات والقدرة لها تختلفه فلو قدرة العبد معنى واراد القديم تعالى ايجاده فيما لم يكن مراده بالوجود اولى من مراد نا اذا اراد نا ايجاد القدرة بدلا منه لقدرتنا على ما لا يتناهى من ذلك وبتقدير العجز معنى لا يجب ان تتعذر الفعل على الله تعالى فكان اذا قيل له ان العجز في زيادته تحتاج الى زيادة امور نفعلها الله جل وعز فيصير مراده بالوجود حينئذ تقول في الجواب عن ذلك ان الحي الواحد قد ثبت اختصاصه بما يصح وجوده فيه من القدرة والعجز فاذا احتمل صحتنا على وجه يحتمل هذا القدرة من الامرين فليس وجود احدهما فيه اولى من وجود الاخر لكل واحد من القادرين تقدير على ما لا يتناهى من ذلك وكل عجز لا يقع ان يضاد القدرة الواحدة على ما بعده من بعد ان شاء الله تعالى **قال** ولو اقتضى جميع انا نقاسم ضرورة انا لا نقدر على اعادة واحد في مماثلة هذه القدرة **قلت** انا نقاسم ضرورة انا لا نقدر على اعادة انفسنا لم يغب لنا بما ذكره من اقتضاء تعذر اعادة الاجسام والالوان قال ابن متويه ولو استدل على ذلك بالسمع لقرب **تنبيه** حكى عن ابن متويه عن القاضي رحمهما الله تعالى انه قال علمنا ان القدرة يستحيل باحكام تقتضي بها عن غيرها كاحكامها القادرية القادرية والفعل على المعنى الذي قلناه يعني على الاحداث فاما في هذا الوجه نفارق العلم والارادة وحكى لنا بعض من القدرة مختلفا وجانس متعلقا بها وحاجتها عند زيادتها الى زيادة بنى وحال الاعراض التي يفتقر الى محل فيه حيا يخالف ذلك لان القليل والكثير يستويان فيه ويتعذر ما يقع في الجزء الواحد ويتعلق بالضدين والاجناس المتماثلة والمختلفة على الوجوه التي تقتضي بفصيلها وبيع وجوه احد القدرتين على الضدين والفعل بما استحال ان لو ثبت لها صفة لم يقع وجوه الا في محالها صار ان التضاد راجع الى محله على ما سنذكره من بعد وبخرج عن التعلق ما كانت متعلقة به مع الوجوه واستحالة ان تتعلق اثنتان بتعلق واحد وان كان الاختلاف قد ابنا عن ذلك **تنبيه** قال ابن متويه ويصح تسميتها قدرة في القديم لانه من اسمائه الحسنى ولا تسمى قدرة على كذا في القديم قال **قلت** وليس بلقب بل يغيب ابانه نوع من نوع ولهذا يصح تعليل بعض مقدوراتها بكونها قادرا ولو كان لقبا لما صح ذلك وسمى استطاعة والقادرية بها مستطيعا وسمى استحالت في الزاجل فيزن تشبيها بالقدرة ولهذا لا يقال رايت استطاعة معن ولا تسميه ضعيفا او كبيرة واختلف في وصف الله تعالى بكونه مستطيعا فجوزه ابو علي واما غيره وسمى طاقة والقادر بها مطيقا ولا يوصف تعالى بذلك لانه يغيب اعمال محلها في الفعل وشوت المشقة فيه وسمى قوة والقادر بها قويا وتقول بالقوة في الحبل وغيره ولا يوصف بها قادرا على الكفر يوصف بانها قوة عليه وانه قد قوى الكافر على الكفر كما اقدره وقد امتنع البغداديون من ذلك فقالوا لا يقال قواه الله على الكفر ظنا منهم ان ذلك يقتضي انه لا تقدرة الا على الكفر ومن قدر ان القوة تقتضي ما قالوه فقد اخطا فيما ليس فيه من الاعظام ما ظنوه وكما جاز ان يقال اقدره الله على الكفر وكذلك القوة والقوة ذكر ذلك ابن متويه وقد احترنا فيما مضى وهو انا لم نطلق القوة بكون بالقدرة وقد يكون بغيرها فيها وان الفعل الذي يتمكن عنده الغير من الفعل اذا كان الممكن قد اراد ذلك

فالمتعلقة هي التي مستند الى مجرد سبق حكم بين ما احتست به و بين ذات اخرى في
تتبع القادرية و العالمية و الذي به و الكارهية و المباركية و حكمه مشتهيا و ناوا و نا
و ما ذا فعل و احب من هذه فقضى ما ذكرنا فالقادرية بقضى صحة العقل من القادرية و
العقل هو حكم ثابت بين القادر و بين العقل و عالم بعض صحة احكام و متروكاته بعض صحة
الكلام فيها و حراه مشتهى و ناظر بقضى صحة الزام و النقصان على قول الى حاشره و ناظر
بقضى صحة وضع الاعتقاد على ما بعض سرح احب الحمد و بين لاجل الامارة و حكم و احب من
هذه الاحكام قابلة بات بين ما احتست به الصفة و بين ذات اخرى فقس على ما ذكرنا في
صحة العلل و لا حاجة الى التعديل بالتمثيل سلمه و اختلف اصحابنا في ماهية الحسن الاول
فقال اكثر اصحابنا ان الحسن هو الفعل الحسن الواقع من العالم بحسنه و لا شيء يجعل غير المكلف حقا

قلت حسن في اصطلاح المتكلمين و اما في اصل اللغة فالحسن هو الثابت يقال ان
حق اي ثابت لا شك فيه و منه قولهم لمن له فيحق عليها القول اي ثبت ما يقال فيها من استحقاقها
العقاب فسمي الفعل الحسن حقا تشبيها بالمعنى اللغوي لانه فعل حسنه لا لذات الذي يلزمه
منتف و قال الشيخ ابو القاسم بل الحسن في اصطلاح العلماء هو ما حسب فعله و اداوه في
العقل نحو وجوب قضاء الدين و الامانة فانه يجب قبل ورود القول بوجوبه بمعنى يجب توجها
قالوا و الباطل ضده اي ضد الحق و هو ما يحسب قبح له و لا اداوه و قلنا ما ذكرناه اشبه
باللغوي فكان اولى سمت اي تسميته الباطل ضد الحق فيه نظر لان قد يكون
الباطل من جنس الحق نحو السحر و الشيطان فان الاكوان متماثلة فما حسن هو حق و هو
حق و الاخر باطل و ليسا ضدين بل متماثلين في التقدير و انما اختلفا في الحكم و السبب الاختصاص
بعضه لانه يستلزم كونه ثابتا مستقيما او حقا ما طلا و هو محال و الباطل يستعمل في المعدوم و ضعفه
لغويه يقال العالم قبل حدوثه باطل اي معدوم و قد يستعمل في القبح نحو ان نظلم رجلا
اخر فيقال عند ذلك باطل قبح وصفه بانه باطل بسبب اتصافه بالمعدوم لانه من حيث انه لا وجود له
حسن فعله صار تشبيها بالذي لم يفعل و يستعمل ايضا في وصف المعدوم الباطل فيقال هذا
عبث باطل اذا لم يقع على الوجه المشروع تسمية به ايضا اي بالمعدوم لكونه لم يوجد حقا
ثابتا فصار كانه لم يقع راسا **و بعد الحمد** فلما تم شرح رسالته الاجتهاد في البيان الاحكام
فالحمد لله على تمامه و اتمامه و به الاعتصام **فلما** ان من الله علينا به من ايجاده و احسن
من انهائها و اجتمعها فنسأل الله ان يوفقنا شكر ما انعم علينا به من ايجاده و احسن
فيها حين كتبها لنا اثرا صالحا عنه و قائما و عبد به عباده حيث قال و تكب اظهرهم و ان يلحقنا
بالصلحاء الراشدين و الائمة المرابطين و يسلكنا ما سلكه من صالح الاعمال فيولي ذلك و القادر عليه
و يغفر لنا اذا صار لنا اجر في هذا الكتاب المبارك ما لفظه و كان الفراغ من تاليفه المبارك عند انبساط الشمس يوم الجمعة ثامن شهر رجب الاصب سنة ثمانية و ستين و ثمانمائة
في حصار الجزيرة و نحن فيها محاصرون من الكافرين فنسأل الله ان يجعلنا على ذلك من المجاهدين

وصلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و التابعين لهم باحسان

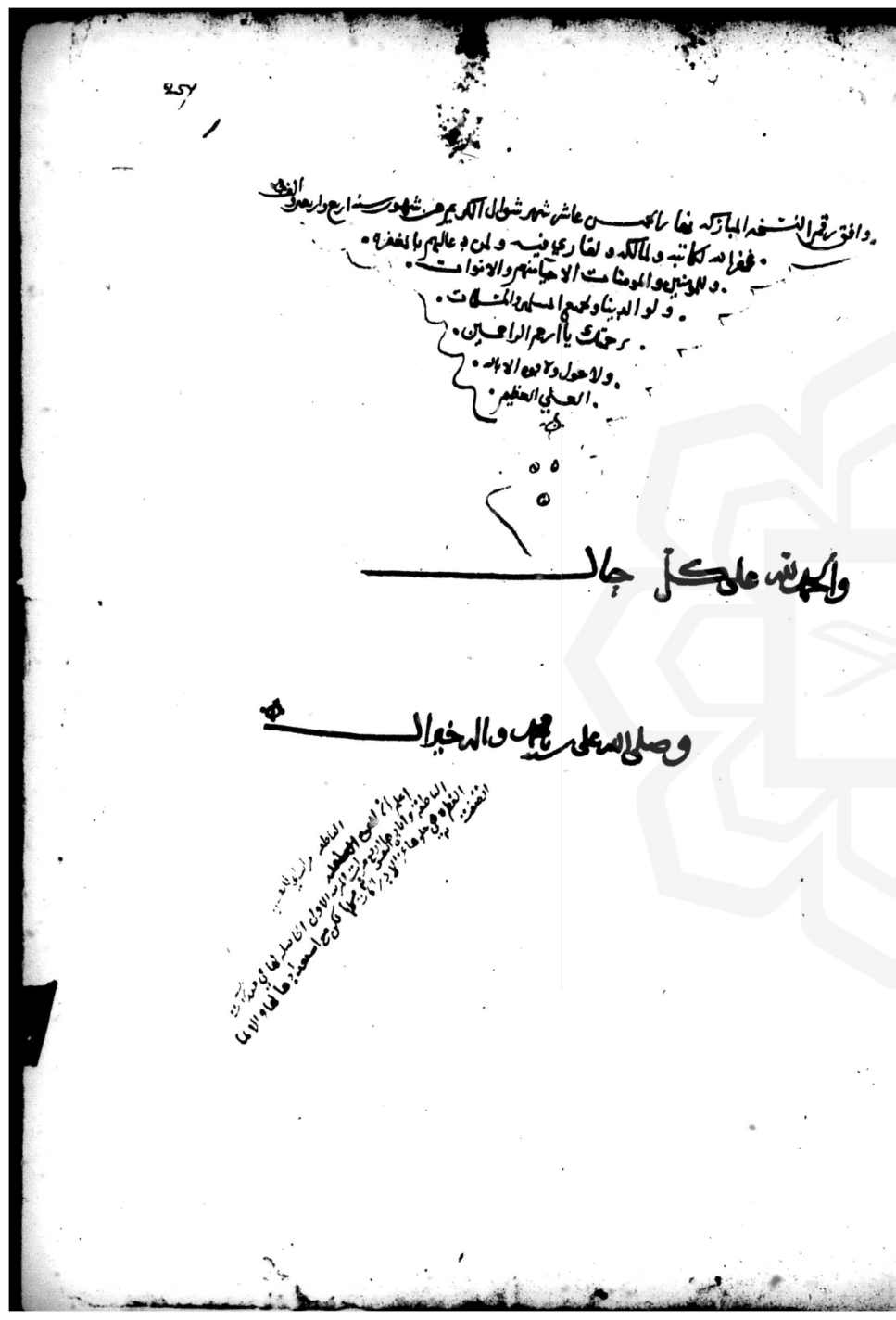

وافق رقم النسخة المباركة هذا العاشر شهر شوال المكرم من شهور سنة اربع و اربعين و الف

فغفر الله كاتبه و مالكه و لقارئ فيه و لمن فيه و عالهم بالمغفرة

و الى سنين و الامهات الاحياء منهم و الاموات

و لوالديه و لجميع المسلمين و المسلمات

برحمتك يا ارحم الراحمين

و لا حول و لا قوة الا بالله

العلي العظيم

والحمد لله على كل حال

وصلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه

الباطل و الزيف و الدجل

اعلم ان الصح المصطلح

الباطل و الدجل هو الزيف

الفضة و هي جوهرة